البطالة في مصر -واقعها والآفاق المستقبلية لحلها

م.د.بتول مطر عبادي الجبوري /قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية

الخلاصة

أصبحت البطالة مشكلة حيوية تواجه الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد المصري وتهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والسياسي ،مما جعل قضية التشغيل من القضايا التي تتحدى صانعي السياسات الاقتصادية في مصر ويعد تدهور معدلات التشـــغيل من السمات الرئيسة التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية المختلفة في سوق العمل .ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأ الاهتمام بإيجاد فرص عمل كافية ومستدامة للأعداد المتزايدة من قوة العمل.

وبغية تحديد الأسباب التي أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة تطرقت الدراسة الى عدد من سمات سوق العمل المصري ،وقد استند التحليل إلى بيانات سنوية عن معدلات البطالة على امتداد أكثر من عقدين من الـــزمن .وخلصـــت إلـــى إن تعثـــر الأداء الاقتصادي يعد سبباً مهماً في تزايد أعداد العاطلين عن العمل .

The Unemployment in Egypt - Status and Outlook for Solution

Abstract

The unemployment became vitality problem face the development economies and one of them Egyptian economics and menace it's security and it's economics stability and political of what made the employment suite one of the suites which challenge the economics policy maker in Egypt and consider the tumble employment rate one of the main characteristics which suffers of it the different pectorals in the labor market. Since the Eighteenth middle from the last century begin the concerns by find enough sufficient opportunity and continual for increasing numbers from power acts . In order to restricted the reasons which contribute in aggravation the employment problem . Also the study to touch on to some of characterististic Egypt labor market and have supported to analysis yearly data about the employment rate for more then two decades from century . And arrive the study to stumble the economics performance is consider main reason in increasing the number of employment

المقدمة

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة ،اهم عناصر الانتاج ،باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج لخلق الانتاج السلعي والخدمي .وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الانتاجي الحاسم او هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية في اية دولة .ونظراً لان قوة العمل هي عنصر انساني فان عملها او تعطلها له ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية .كما ان انتاجيتها تشكل عاملاً محدداً رئيسياً للقدرة التنافسية لاي اقتصاد .وتتزايد الوطأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة كلما تركزت في المتعلمين وفي الفئات العمرية في سن العمل.وتشير الإحصاءات ان هناك ما بين (٥-٦) مليون عاطل في مصر وتعود بدايات هذا الرقم الى ستينيات القرن الماضي عندما انتهجت مصر النظام الاشتراكي المخطط واصبح واجباً على الحكومة ان توفر عملاً لكل مصري . فلما عجزت الحكومة عن الوفاء بهذا الواجب تراكمت البطالة وزاد عدد العاطلين وحتى عندما اتجه الاقتصاد المصري نحو الخصخصة لم تتحسن ظروف القوة العاملة ،على العكس تزايدت مشكلة البطالة رغم ان الحكومة بدأت بتنفيذ بعض الحلول لمعالجة المشكلة . وهكذا استمرت معدلات البطالة بالتزايد الى ان وصلت الى ٢٠% عام ٢٠٠٦، واغلب هولاء العاطلين هم من حملة الشهادات التعليمية المتوسطة والجامعية.

مشكلة الدراسة:

رغم الجهود المبذولة والإجراءات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي ،الا ان الاقتصاد المصري ما يزال يعاني من تزايد عدد العاطلين عن العمل .

هدف الدراسة:

تتناول الدراسة مشكلة البطالة والبحث في جذورها ومسبباتها مع التعرض بشكل موجز الى السياسات الاقتصادية الكفيلة في المساهمة في معالجة هذه المشكلة والحد من توسعها مستقبلاً.

فرضية الدراسة:

كان لمعدلات النمو الاقتصادي المتدنية دوراً في تزايد عدد العاطلين الى جانب تدني قابلية القطاع الحكومي لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل الى جانب تزايد السكان في سن العمل .

هيكلية الدراسة

ولكي تحقق الدراسة اهدافها قسمت الى ثلاثة مباحث هي:

-المبحث الاول :البطالة في الفكر الاقتصادي
-المبحث الثاني: واقع سوق العمل في مصر.
-المبحث الثالث: هيكل البطالة في مصر

–المبحث الرابع:الافاق المستقبلية للبطالة في مصر.

المبحث الاول :البطالة في الفكر الاقتصادي

يعد معدل البطالة (Unemployment Rate)مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما ومقياسا رئيسا للتغيرات التي تحدث في سوق العمل .ومهما يكن شكل او نوع البطالة سواء في البلدان المتقدمة او النامية فهي تعبر عن كمية من وقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة ويحسب معدل البطالة رياضيا وفق المعادلة الاتية :

معدل البطالة = (عدد العاطلين / عدد قوة العمل)×١٠٠

ويشير مفهوم قوة العمل الى كل شخص له القدرة والرغبة في العمل[١].وبصفة عامة يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للبطالة هما[٢] :البطالة الدورية (Cyclical) والبطالة الهيكلية(Structural) وتنشأ الاولى عن نقص الطلب الكلي ويمكن تجاوزها عن طريق معالجة نقص الطلب الفعال الذي يتصل بالركود الاقتصادي.اما البطالة الهيكلية فتنشأ عن نقص عوامل الانتاج التكميلية وخصوصاً راس المال وفي مثل هذه الظروف ليس هناك ما يضمن ان يؤدي التوسع في الانتاج الحقيقي والتشغيل بصورة موازية الا اذا كان هذا الطلب الاجمالي يتضمن توسعا في الانفاق الاستثماري وان تلك الزيادة في الطلب غالبا ما تؤدي الى نتائج تضخمية.

والبطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية ولها تعبيرات ثقافية مختلفة ،وتمثل احدى اعقد المشكلات التي تجابه الاقتصاديات الحديثة على وجه الخصوص ، فقد استقر في الادب الاقتصادي من ثلاثينيات القرن الماضي اقامة ارتباط ما بين العمالة ومستوى الدخل او الناتج الاجمالي ، فمنذ ذلك الوقت أصبحت مناقشة قضايا العمالة والبطالة جزءاً من الاقتصاد الكلي (Macroecnomy) ولم تعد قضية البطالة مجرد اختلال جزئي في سوق العمل يتم علاجه من خلال تغيرات الاجور ، بل انتقلت المناقشة نحو اعتبار البطالة مشكلة تتعلق بالاقتصاد الكلي وبدأت تعالج طبقاً للمنظور الكنزي عن طريق التأثير في الطلب الفعال Effective Demand))،فالاختلاف بين كينز والاقتصاد الكلاسيكي (السابق لكينز) يرجع الى أمرين ، الاول يرتبط بوجود البطالة ،والثاني في كيفية علاجها ،فاما عن وجود البطالة فان التقليديين استبعدوا وجود البطالة بسبب وجود قوى السوق التي تعمل وبصورة تلقائية على تحقيق الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل وان النظام الراسمالي هو نظام توازني ولا تعد البطالة مشكلة في مثل هذا النظام .وطالما ان النظام يصل الى وضع التوازن وبدون تأخير بفعل آلية الأسعار فان البطالة هي سوء توافق مؤقت وسوف يزول بسرعة وان ظهورها امر عارض ويعود الى ظروف وقتية تتمثل في جمود

بعض الاسواق حيناً ،او في عدم مرونة عنصر العمل حيناً اخر ، او عدم توافر بعض المهارات المطلوبة حيناً ثالثاً . ويرجع ذلك الى اعتقادهم في بصحة قانون ساي Say's Law .

وقبل كينز ايضاً كان كارل ماركس (Karl Marx) يحتج على اراء الكلاسيك بحجة اعتبارهم ازمات الكساد انحرافات مؤقتة تصحح ذاتياً .واشار الى ان الازمات ليست مصادفات ولكنها سمة أساسية من سمات النظام الراسمالي المحكوم بالانهيار . وذهب ماركس الى تعليل البطالة بقيام الراسماليين بإدخال تقنيات جديدة (زيادة قيمة راس المال الثابت)التي توفر اليد العاملة الامر الذي يدفع المزيد من العمال الى البطالة . ويبقي الاجور في مستوى الكفاف بسبب المزاحمة* للحصول على فرص العمل ، معتقداً ان الارباح سوف تنخفض وتصبح البطالة اكبر شدة وستقضي المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة(٣).

هذه باختصار رؤية ماركس اما كينز الذي خالف الكلاسيك،فقد استنتج بان الطلب هو الذي يخلق العرض ومن ثم فاذا لم يوجد طلب كاف في الاقتصاد فان التوازن يمكن ان يستقر عند مستوى دون التشغيل الكامل ، وبذلك فان استمرار البطالة ليس امراً عارضاً وتظهر عندما يكون مستوى الناتج الفعلي اقل من مستوى الناتج المرغوب فيه او المحتمل (والذي يحقق التوظف الكامل) ،بعبارة اخرى انه اذا كانت التقلبات في الناتج والدخل اكبر من التقلبات في الاستثمار بما يساوي تاثير المضاعف (Multiplier) ، واذا كانت قمة الدورة الاستثمارية تقترب من مستوى الناتج المحتمل أو تتعداه فان ذلك سيؤدي الى نقل الاقتصاد قريباً من اوالى مستوى التوظف الكامل خلال فترات الرواج اما اذا كانت قيمة الاستثمار اقل من الناتج المحتمل ،فان ذلك سيترك مجالاً واسعاً من البطالة حتى في فترات الرواج (٤).

اما وجهة نظر الفريدمانيين ، فتركز على انه بالرغم من ان السياسة النقدية التوسعية يمكنها ان تخفض معدل البطالة الى المستوى الطبيعي ،فانها سوف تؤدي الى التضخم في الاجل الطويل بدون احداث خفض دائم في معدل البطالة ،اذ ان الاثر الاولي لزيادة الطلب يقع على الانتاج الى حين ،حتى اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى طاقته الانتاجية في الاجل الطويل ،مما يخفض البطالة عن مستواها الطبيعي ،ولكن هذه الحال لن تدوم .فسوف ترتفع الاسعار بعد فترة بسبب فائض الطلب في الاسواق ،ويتراجع الانتاج الى المستوى التوازني في الاجل الطويل(٥).

المبحث الثاني :واقع سوق العمل في مصر.

من السمات الهيكلية لسوق العمل في مصر هي غياب التوافق بين العرض والطلب ،اذ يتسارع نمو العرض بمعدلات اعلى من الطلب وبدأت هذه المشكلة اكثر وضوحاً منذ ثمانينيات القرن الماضي لتغير الملامح الديموغرافية مع ثبات معدلات مشاركة القوة العاملة ،بالرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني من حوالي ٣,٢% في بداية ثمانينيات القرن الماضي الى ٢,١٢% في منتصف التسعينيات اذ بلغ تعداد السكان٥٨,٢٣ مليون نسمة عام ١٩٩٦ وارتفع الى ٦٧,٩٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٣.الا ان مصر بقيت اكبر قطر عربي من حيث حجم السكان ، اذ يشكل السكان المصريون الى مجموع سكان الوطن العربي ما يقارب ٢٢,٤% عام ٢٠٠١ [٦].

جدول (١)

عدد السكان ومعدلات نموه في مصر للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو السنوي للسكان%
١٩٨٠	٤٢,٢٩	٣,٢
١٩٨١	٤٣,٤٧	٢,٧٩
١٩٨٢	٤٤,٦٧	٢,٧٦
١٩٨٣	٤٥,٩٢	٢,٨
١٩٨٤	٤٥,٢٣	١,٥-
١٩٨٥	٤٦,٤٧	٢,٧٤
١٩٨٦	٤٧,٨١	٢,٨٨
١٩٨٧	٤٩,٠٥	٢,٦
١٩٨٨	٥٠,٢٧	٢,٤٩
١٩٨٩	٥١,٤٨	٢،٤١
١٩٩٠	٥١,٤١	٠,٨٦-
١٩٩١	٥٢,٦١	٢,٣٣
١٩٩٢	٥٣,٨١	٢,٢٨
١٩٩٣	٥٤,٩٧	٢,١٦
١٩٩٤	٥٦,١٨	٢,٢
١٩٩٥	٥٧,٠٢	١,٥
١٩٩٦	٥٨,٢٣	٢,١٢
١٩٩٧	٥٩,٤٥	٢,٠٩

١٩٩٨	٦٠,٧١	٢,١١
١٩٩٩	٦٢,٠١	٢,١٥
٢٠٠٠	٦٣,٢١	١,٩٣
2001	64.65	2.27
2002	65.99	2.07
2003	67.97	3
2004	69.49	2.23
2005	71	2.17

المصدر:
-عياد محمد علي باش ،تقويم سياسات الانفاق العام في بلدان عربية مختارة للفترة(١٩٨٠- ٢٠٠٠) -اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية ،٢٠٠٣ ،جدول رقم (٢٥).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي ،أعداد متفرقة.

ويمثل السكان في سن العمل (١٥-٦٥) سنة ما يقارب ٥٥,٨% و٥٦,١% و٥٨,٩% من مجموع السكان للسنوات ١٩٧٥و١٩٩٠و٢٠٠٠ على التوالي وواصلت نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥-٢٤)سنة ارتفاعها بمعدل ٢,٩% كمتوسط خلال الفترة(١٩٩٠- ٢٠٠٤) ،الى ان اصبح هولاء يمثلون نسبة ٢١% من مجموع السكان [٧]،وهي نسبة مرتفعة وتشكل خطورة كبيرة في سوق العمل تشير إلى تزايد اعداد الفئات الجديدة التي تدخل سوق العمل واصبح الشباب يمثلون نسبة ٣٥% من مجموع السكان الذين هم في سن العمل .
وبين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٨ شهدت قوة العمل زيادة سنوية متوسطة بلغت ٥٢٣ الف عامل ويتوقع أن تحقق القوة العاملة نمواً قدره ٢,٦% بين عام ٢٠٠١-٢٠١٠.[٨] مما يعني ان الاقتصاد يجب ان يخلق ٦٨٣ الف فرصة عمل كل سنة ،بما يتجاوز المعدل السنوي البالغ ٤٣٥ الف والمحقق خلال العقد الماضي .كما ان سكان مصر في نسبة كبيرة منهم يعانون من الفقر ،ففي منتصف التسعينيات كان ٤٨% من السكان تحت خط الفقر وبين عام ١٩٩٦- ٢٠٠٠ تراجع الى ٤٣%،وان نصف سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر ويرتبط هذا الامر بتردي مستويات انتاجية العمل ،فهي لا تمثل الا ١٦% من الانتاجية المماثلة في الولايات المتحدة الامريكية [٩].
واهم ما تتسم به هذه القوة العاملة تدني التكوين العلمي والمهاري لها اذ تشكل نسبة الاميين ٦٠,٥% من مجموع قوة العمل ،في حين يشكل حملة المؤهلات

الجامعية نحو ١٢,٢% وتعد مشكلة المتسربين من التعليم احد ابرز المشاكل الخطيرة التي تواجه اسواق العمل العربية اذ ينخرط هولاء الصغار داخل سوق العمل بشكل عشوائي وباجور زهيدة بينما يشكل حملة الشهادات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه)نحو ٠,٤% من مجموع قوة العمل المصرية، فضلاً عن ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات الى ٤٥,٥% عام ٢٠٠١ مما يعبر عن الخلل في الهيكل الاقتصادي للعمالة (انظر جدول٢).

جدول (٢)

المساهمة النسبية للقوى العاملة في مصرللسنوات (١٩٩٠-١٩٩٢)١٩٩٥،٢٠٠١ (%)

القطاع	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠١
الزراعة	٤٢	٣٦,٨	٣٢,٦
الصناعة	٢١	٢٤	٢١,٩
الخدمات	٣٧	٣٩,٢	٤٥,٥

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي، ١٩٩٦ ،٢٠٠٣.

هذا الحال يدل على تدني المستوى العلمي والمهاري لنسبة كبيرة من قوة العمل المصرية ويحتاج لتطوير حقيقي في التعليم والتدريب من خلال رفع انتاجية قوة العمل في الوحدات الاقتصادية القائمة فعلا . او تأهيلها للتعامل مع تقنيات اكثر حداثة في المجالات عالية التقنية التي من الضروري التوسع في استخدامها مثل الالكترونيات وصناعة السيارات والطائرات والصناعات الفضائية وغيرها من الصناعات ذات التقنية المتقدمة .كما ان هذا المستوى العلمي والمهاري المتواضع ،من الصعب ان يقوم بتنشيط الاقتصاد او يجري تحديثه بشكل سريع ،لعدم توفر البيئة الملائمة لذلك والمتمثلة بارتفاع معدل الامية بين السكان(جدول٣).مما يعني ان مصر من البلدان الاقل تعليماً في العالم[١٠].

جدول (٣)

معدل الامية في مصر للسنوات ١٩٩٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢

(%)

الفئة العمرية	١٩٩٠		٢٠٠١		٢□٢٠	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث

١٥-٢٤	٢٩	٤٩	٢٤	٣٨	٢٣	٣٦
١٥فما فوق	٤٠	٦٦	٢١	٤٣	٢١	٥٤

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي ،٢٠٠٣.

هذا الوضع ترتبت عليه مشاكل من ابرزها تدني انتاجية العامل المصري مقارنة مع نظيره في الدول العربية الاخرى (انظر جدول ٤)

جدول (٤)
متوسط انتاجية العامل في الدول العربية للسنوات (١٩٨٠،١٩٩٠،٢٠٠٠،٢٠٠١)
(دولار امريكي)

البلدان	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
الاردن	٧٤٩٠	٤٩٣٣	٥٤٠٦	٥٤٣٧
الامارات	٥٤٢٥٨	٣٢٠٨١	٥١٧٧٨	٥٠١٧٧
البحرين	٢٢٦٠٦	٢٠٧٧٦	٢٦٦٥٣	٢٥٨٤٦
تونس	٣٩٢٣	٤٤٠٠	٥٠٨٠	٥١٢٥
الجزائر	٨٧٠١	٨٨٥٢	٥٢٠٦	٥٠٥٧
جيبوتي	١٤٣٧	١٦٥٨	١٧٨٤	١٨١٧
السعودية	٥٢٠٧٣	٢١٦٢٦	٣٠٩١٧	٢٨٥٨٠
السودان	١٠٩٢	٢٦١٦	٩٥١	١٠٣٥
سورية	٥٢٧٥	٤٠١٦	٣٦٣٤	٣٥٦٩
العراق	١٠٢٤٢	١٦٩٨٨	١٣١٧٩	١٢٣٣٨
عمان	١٧٧٢٧	٢٣٥١٢	٢٧٥٥٦	٢٦٦٢٧
قطر	٧٤٦٤٨	٢٩٥٦٠	٥٦٧٤١	٥٤٠٢٧
الكويت	٥٧٦١٤	٢٠٣٩٤	٤٤٢٨٤	٣٨٨١٧
لبنان	٥٣٩٦	٣٣١٩	١٣١٣٠	١٢٩٢٧
ليبيا	٣٧٢٦١	٢٥٦٩٢	١٨٣٦٣	١٥٠٥١
مصر	١٤٤٢	١٨١١	٣٧٨٣	٣٤٢٨
المغرب	٢٧٠١	٢٨٣٢	٢٧٩٣	٢٨٠١
موريتانيا	٩٥٠	١١٤٣	٧٨٥	٧٧٧
اليمن	١٦٩٨	٢٦١٨	١٦٨٥	١٦٣٠

المصدر:
التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،٢٠٠٣،ص٣٥٥.

المبحث الثالث: هيكل البطالة في مصر

يقدر عدد العاطلين عن العمل في العالم بنحو ١٦٠مليون عاطل سنة ٢٠٠٥، وان هناك حاجة الى ٥٠٠ مليون وظيفة جديدة على مدى العقد المقبل .والى جانب البطالة التي يعاني منها البالغون وجود زهاء ٢٥٠ مليون طفل عامل ،يعمل عشرات الملايين منهم في اسوأ الاعمال المهنية[١١] . وفي احصائية لمنظمة العمل العربية[١٢] عام ٢٠٠٥ جاء فيها ان عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية يصل الى٢٣,٨ مليون عاطل وبمعدل بطالة يتجاوز ٢١% ، وان هنالك دولاً عربية تصل نسبة البطالة فيها الى ٢٥%،كما كشف تقرير الشبكة العربية لمحو الامية وتعليم الكبار عن وجود ما يقارب ٧٢ مليون امي في الدول العربية بينهم ١٢ مليون طفل وبالامكان زيادة نسبة هولاء الاطفال الى ٦٠% في غضون السنوات القليلة القادمة .وتستحوذ مصر على ١,٧٨ مليون عاطل في عام ٢٠٠٢ بما يعني ان معدل البطالة قد بلغ ٩,٩% في بداية العام المذكور.

وتشير بعض المصادر الى ان عدد العاطلين في مصر قد تزايد من (١١٢٥٣٥) عاطل عام ١٩٥٠ ليصل الى (٥)ملايين عاطل في بداية عام ٢٠٠٦، أي ان عدد العاطلين زاد بنسبة ٤٠٠٠% خلال الـ(٥٤) سنة الاخيرة .ورغم ماعلنته الجهات المعنية من برامج طموحه لمواجهة البطالة ،الا ان الزيادة الكبيرة في اعداد العاطلين سنوياً تؤكد فشل هذه البرامج بدليل ارتفاع معدل البطالة من ١,٢% عام ١٩٥٠ لتصل الى ٣,٤% عام ١٩٧٠ بعدها الى ٧,١% عام ١٩٨٦ و ٨,٦% عام ١٩٩٠ و٢٠% مع بداية عام ٢٠٠٦.وهذا ما يؤكد ان مصر قد تخطت الحدود الامنية .اذ تتفق الدراسات الاقتصادية على ان معدل البطالة الطبيعي في أي مجتمع لا يتجاوز ٥%.

ويعد تحسن مستوى الاداء الاقتصادي عاملاً مهماً في توفير فرص العمل وهذا الدور يمكن ان يضطلع به قطاع الصناعات التحويلية. الا ان اتباع هذا القطاع لتقنية كثيفة راس المال يحد من قدرة هذا القطاع للقيام بهذا الدور .كما ان تدني معدلات النموالاقتصادي يؤدي الى تزايد عدد العاطلين ،فلاكثر من عقدين جرى التركيز على تحقيق الاستقرار أي تحقيق التوازن الداخلي (الموازنة الحكومية) والخارجي (ميزان المدفوعات) والسيطرة على التضخم وقد حققت مصر انجازات كبيرة في هذا المجال ،لكن الثمن كان التغير الهيكلي البطيء والبطالة المتصاعدة .فالاقتصاد لم يتحول ، والصادرات توقفت عند مستوى ٧١١٧,٧ مليون دولار فيما ارتفعت الاستيرادات الى (١٢٥٥١,٦) مليون دولار[١٣] والنمو الاقتصادي كان بطيئاً ويفوق قليلاً النمو السكاني والبطالة وصلت الى رقم يتالف من عددين (انظر جدول ٥).

جدول (٥)

معدلات البطالة في مصر للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٦)

السنوات	معدل البطالة%
١٩٨٥	٧,١
١٩٩٠	٨,٦
١٩٩١	٩،٦
١٩٩٢	٩
١٩٩٣	١٠,٩
١٩٩٤	١١
١٩٩٥	١١
١٩٩٥-١٩٨٥	١٣
١٩٩٦	١٠،٥
١٩٩٧	٨,١
١٩٩٨	٨,٢
١٩٩٩	٨,١
٢٠٠٠	١٣
٢٠٠١	١٠,٥
٢٠٠٢	٩,٩
٢٠٠٣	١٠,٨
٢٠٠٤	١٠,٥
٢٠٠٥	-
٢٠٠٦	٢٠

(_) تعني غير متوفر.

المصدر :اعد الجدول استناداً الى المصادر التالية :

-د. البيلاوي، حازم،سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية ،صندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،ابو ظبي،٢٠٠٢ .

-www.aslamonline .org

-الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية لعام ٢٠٠٢،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مؤسسة الاهرام .القاهرة .

-www.ahram.org.eg/acpss

-IFM,IFS,May 1997.

جدول (٦)
معدل النمو الاقتصادي في مصر للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٦

السنوات	معدل النمو
١٩٩٠	١,٩
١٩٩١	٣,٥_
١٩٩٢	١,٩
١٩٩٣	٣
١٩٩٤	٣,٨
١٩٩٥	٤,٦
١٩٩٦	٥
١٩٩٧	٥,٥
١٩٩٨	٤,٥
١٩٩٩	٦,٣
٢٠٠٠	٥,١
٢٠٠١	٣,٥
٢٠٠٢	٣,١
٢٠٠٣	٢
٢٠٠٤	٣
٢٠٠٥	٤,١
٢٠٠٦	٤,٧

المصدر:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،١٩٩٦.
-د.الربيعي،عبيدة محمد فاضل ،الخصخصة وإثرها في التنمية بالدول النامية ،ط١،القاهرة ،مكتبة مدبولي،٢٠٠٤،ص٣١٥.

ولمشكلة البطالة في مصر خصائص عدة من ابرزها :
١-تجاوز نمو القوة العاملة الطلب عليها: تتمثل المشكلة الرئيسية في سوق العمل بنمو القوة العاملة بما يتجاوز الطلب عليها وهذا ما حدث في العقد الماضي .فقد زاد معدل البطالة من ٨,٦% عام ١٩٩٠ الى ١١% عام ١٩٩٥ واستقر عند نحو٩,٩ % عام ٢٠٠٢ .
٢- ارتفاع البطالة للفئة العمرية(١٥-٢٤) سنة من ٨٢% في عام ١٩٨٨ الى ٨٤% في عام ١٩٩٨ ،وغالبيتهم من الباحثين عن العمل للمرة الاولى وفي الوقت نفسه تميل المدة المتوسطة للبطالة الى ان تكون اعلى بين الشباب فهي

تصل الى ٣٧و٦٤و٦٧ شهراً للمجموعات العمرية(٢٠-٢٥) و(٢٥-٣٠)و(٣٠-٤٠) سنة على التوالي .

٣- بقاء القطاع العام المصدر الرئيس للتشغيل ،على الرغم من ان السياسة الاقتصادية تستهدف خلق وظائف عبر القطاع الخاص ، ولا يزال توسع التشغيل في القطاع العام احد الاليات الاساسية لامتصاص العمالة .اذ ارتفعت العمالة في هذا القطاع من ٢٢,١% عام ١٩٩٠ الى ٢٧,٧%عام ٢٠٠١ مقارنة بمعدل يبلغ ١١% على صعيد العالم. ونتيجة لذلك شكل الانفاق على الاجور والرواتب لوحدها ٢٤% من الانفاق العام في عام ,٢٠٠٣

٤-تدني مستوى انتاجية عنصر العمل ،الامر الذي يحد من فرص نمو الاقتصاد المصري

،وعلى الرغم من ان ٥% من الناتج المحلي الاجمالي يذهب الى قطاع التعليم لا يصل الانفاق التربوي لكل طالب الى مستويات بلدان مثل ماليزيا وتركيا وهو ايضاً يميل الى الكمية على حساب النوعية .

وهناك عوامل عدة اسهمت في تزايد عدد العاطلين في مصر من ابرزها:

١-الزيادة السكانية والتباطؤ الملموس في النمو الاقتصادي ، واستخدام تكنولوجيا كثيفة راس المال .الى جانب تفعيل دور القطاع الخاص وما ارتبط به من تسريح الاف العاملين في القطاع العام .

٢-وجود بعض الاختلالات الخطيرة في توازن السوق بسبب قصور نظم التعليم والتدريب عن تلبية الطلب على المهارات والكفاءات العالية.

٣-عدم قدرة مؤسسات القطاع الخاص على توفير ما يكفي من فرص العمل الجديدة .

٤-نظام المعاش المبكر ،الذي اتبع لحل مشكلة الايدي العاملة المتزايدة عن الحاجة في المنشآت التي كانت مملوكة للدولة وخضعت للخصخصة .

٥-الاعتماد على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي قلل من فرص نمو الصناعات المحلية وتدني فرص العمل بالنسبة لقوة العمل المصرية.

٦-الاصلاح الزراعي ادى الى دفع الكثير من مستأجري الاراضي للبحث عن عمل.

المبحث الرابع:- الافاق المستقبلية للبطالة في مصر

تشهد مصر ظاهرة فريدة وهي زيادة معدلات البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية،حيث تبدو مؤسسات التعليم والتدريب وكانها منتجة للعاطلين عن العمل اكثر من كونها مساهمة في جهود التنمية ،اذ لا يزيد معدل العاطلين من الاميين عن ٤,١% فقط . اما الباقي فهم من حملة الشهادات المتوسطة والعليا وهو ما يعكس

التباعد الكبير بين حاجة سوق العمل والتخصصات التي يتم تدريسها والتدريب عليها في المؤسسات التعليمية مما يعني ان التغيرات الجذرية والمتسارعة لسوق العمل تتطلب ضرورة وضع برامج خاصة لتطوير المؤسسات التعليمية للربط بين التعليم والتدريب من جهة والعمل من جهة اخرى . بهدف مساعدة العاطلين للحصول على فرص عمل وتعد عملية تأهيل حديثي التخرج من اهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية حيث يفتقر كثير منها الى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل الامر الذي يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمل .

ورغم الجهود المبذولة للحد من البطالة ،لكنها غير مجدية ،هذه الجهود التي تركزت في تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي رصدت له الدولة اعتمادات مالية كبيرة تشكل نسبة كبيرة منها من الموازنة العامة للدولة .واهتم الصندوق بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الى جانب تنفيذ مشاريع لمصالحة الخريجين منها تمليك اراض زراعية مستصلحة لهم .

وتكشف التوقعات الخاصة باتجاهات التشغيل في مصر في المستقبل عن تحديات خطيرة ، اذ تشير توقعات القوى العاملة خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة الى ان القوى العاملة ستزداد من (٢٣) مليون عامل سنة ٢٠٠٦ الى(٣٢) مليون عامل سنة ٢٠١٠ مما يلقي على الاقتصاد مهمة شاقة تتمثل في خلق فرص عمل جديدة تصل إلى (٣٤) مليون فرصة عمل سنة ٢٠٢٠ وطبقاً لهذه التوقعات سترتفع الزيادة في القوى العاملة من (٦٦٠) الف فرد سنوياً خلال المدة (١٩٩٨-٢٠٠٦) الى ٧٩٠ الف فرد سنوياً في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) بعدها تنخفض الى ٦٥٠ الف فرد في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) لتعود الى الارتفاع مرة اخرى الى ٧٩٠ الف فرد في الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)[١٤] ،وعلى الرغم من ان هذه التوقعات تؤكد ان الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٦) هي التي يرتفع فيها ضغط الزيادة في الايدي العاملة الى اقصاه نتيجة تدفق القوى العاملة الجديدة المتعلمة.وان الفترة اللاحقة ستشهد انخفاضاً في الضغوط السكانية على سوق العمل ،فان عدد فرص العمل الجديدة التي سيكون من اللازم توفيرها في الاقتصاد خلال السنوات الاربع عشرة القادمة تشكل تحدياً قاسياً لصناع السياسات الاقتصادية في مصر. اذ يجب ان يتركز الاهتمام على انجاز معدل نمو اقتصادي قادر على امتصاص هذه الزيادات في القوى العاملة ،ومتيناً بما فيه الكفاية لامتصاصها في وظائف منتجة وفقاً لما جاءت به النظرية الاقتصادية في اسلوب معالجة البطالة الهيكلية (وهي الشكل الاساسي للبطالة في البلدان النامية) هذا الاسلوب الذي يتصل بمعالجة البناء الاقتصادي ،اذ ان هذا النوع من البطالة ينشأ عن نقص عوامل الانتاج التكميلية بصفة خاصة راس المال[١٥] .ورغم الجهود التي بذلتها مصر اذ ان

المطلوب من صانعي السياسات الاقتصادية في المستقبل القريب التركيز على ثلاثة خطوط رئيسة هي:

١-سياسة اقتصادية كلية توسعية : وانجاز النمو المستدام والاستثمار المتزايد لامتصاص النمو المتزايد في القوة العاملة وخفض مستويات البطالة الحالية ،وبذلك يجب ان ينمو الاقتصاد وبمعدل ٦% سنوياً . وان يحقق استثمارات بنسبة ٢٥% مقارنة بالمستوى الحالي البالغ ١٦,٤% ولكي ينمو الاقتصاد بمثل هذه المستويات هنالك حاجة لانتهاج سياسة اقتصادية كلية توسعية فعلى نقيض السياسة الانكماشية التي تم تبنيها بهدف محاربة التضخم ، يجب ان يوضع هدف خلق فرص العمل ضمن اولوياتها ،حتى لو كان الثمن بعض الضغط التضخمي . ومن العناصر المكملة لاستراتيجية زيادة الاستثمار من مستوياته الحالية خلق اطار حوافز يشجع القطاعات ذات الامكانية العالية لامتصاص القوة العاملة المتزايدة وخلق القدرة التنافسية لهذه الصناعات، وتمثل الصناعة والسياحة اكثر القطاعات القادرة على تحقيق ذلك .

٢-تعزيز مهارة القوة العاملة : من المهمات الاساسية في تعزيز مهارة القوة العاملة تحقيق اصلاح جذري في نظام التعليم وهذا الامر يتطلب استراتجيه طويلة الامد ،تركز على اصلاح مؤسسات التدريب ، اذ ان غالبية مؤسسات التدريب في مصر تركز على جانب العرض لا الطلب وتعاني نقصاً في التمويل كما ان مناهجها قديمة وتقليدية .

٣- اصلاح الخدمة في القطاع العام : لا تزال مصر تمثل احد اعلى مستويات العمالة في القطاع العام بين الدول النامية ،وان اصلاحها ضروري اذا قيض للاقتصاد المصري ان يجتذب الاستثمار ويسمح للقطاع الخاص بالنمو بمعدلات كافية لخلق فرص العمل .

ويشكل المستوى الحالي للبطالة في مصر ، هدراً اقتصادياً لاهم عناصر الانتاج الامر الذي ينطوي عليه مخاطر سياسية واجتماعية ،وبالامكان تركيز آليات معالجة مشكلة البطالة في مصر في النقاط الاتية:

١- التركيز على القطاعين الخاص والحكومي لخلق وظائف جديدة ، لان عدد فرص العمل التي خلقتها الاستثمارات المصرية والاجنبية داخل مصر وفي المناطق الحرة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وحتى منتصف عام ٢٠٠١ قد بلغ (١٠٢٢٢٥١) فرصة عمل وبلغت التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي استوعبت هولاء العاملين نحو(٢٤٩٧٣٣) مليون جنيه مصري ،وهذا يعني ان تكلفة فرصة العمل الواحدة في هذه المشروعات بلغت (٢٤٤,٣) الف جنيه ، كما تقدر منظمة العمل العربية ان كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج المحلي الاجمالي العربي بمعدل ٢,٥% أي نحو ١١٥ مليار

دولار بمعنى ارتفاع الخسائر السنوية الى اكثر من ١٧٠ مليار دولار .وهذا المبلغ يمكن ان يوفر نحو (٩) مليون فرصة عمل وبالتالي تنخفض معدلات البطالة في الوطن العربي الى ربع حجمها الحالي(١٦).

٢-تخفيف الاعباء النقدية عند التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتخفيض سعر الفائدة وتقديم ميزات مالية ونقدية لهذه المشروعات بالارتباط مع تشغيلها للعمالة.

٣-تركيز الاهتمام على قطاع الصناعة عند اعداد برامج التطوير الاقتصادي وتحديداً على سياسة احلال الواردات ،الامر الذي يمثل فرصة لجذب رؤوس الاموال العربية التي كانت تهاجر الى الدول الصناعية المتقدمة لكي تتوطن في البلدان العربية.

٤-اعادة هيكلة الانفاق العام من اجل خلق فرص عمل حقيقية ومستمرة في المشروعات الانتاجية التي تؤسسها الدولة وتقوم ببيعها الى القطاع الخاص على ان تتم عملية البيع تحت رقابة مانعة للفساد.

٥-رسم سياسات حكومية قادرة على احتضان المشروعات الصغيرة القادرة على استيعاب اعداد كبيرة من قوة العمل .

كل هذه الامور في مجموعها يمكن ان تساهم في زيادة قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص العمل بالتكامل مع سياسات نقدية ومالية مؤاتية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي ينجح في خلق المزيد من فرص العمل ،لان مشكلة البطالة اساساً ناجمة عن ضعف الجهود التنموية وانخفاض معدل الاستثمار، وعن طريق خلق مناخ استثماري ملائم يتمثل بخفض سعر الفائدة يمكن تشجيع الاقتراض لاقامة مشروعات حقيقية فضلا عن توفير مؤسسات مالية ذات كفاءة عالية ولا يغفل علينا ان تحقيق ذلك قد يكون غير مؤثر في جاذبية الجنيه المصري كوعاء للادخار بسبب عدم استقرار سعر صرفه الامر الذي يؤثر سلباً في جاذبية هذا الوعاء وبالتالي فان تخفيض سعر الفائدة لابد ان يتوافق مع سياسة نقدية تضمن استقرار سعر صرف الجنيه المصري(١٧)

الاستنتاجات

١-إن الامية وتدني المستوى التعليمي وضعف الاداء الاقتصادي وعدم فاعلية سياسات التنمية الاقتصادية وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل، تعد اسباب رئيسية لظاهرة ارتفاع معدلات البطالة في مصر.

٢- ساهمت برامج الخصخصة في تفاقم مشكلة البطالة من خلال تسريح الاف العمال ممن كانوا يعملون في شركات تابعة للقطاع العام.

٣- تتركز البطالة بشكل اساسي في فئة الشباب ممن تتراوح اعمارهم بين (١٥-٢٤) سنة.

٤- رغم تحسن الاداء الاقتصادي في التسعينيات ،الا ان ذلك لم يؤد الى توفير العدد الكافي من الوظائف وبما يتماشى مع الزيادة السنوية في قوة العمل.

التوصيات

١- قيام الحكومة بتبني خطط لمواجهة مشكلة البطالة ذات الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال اعداد دراسات جادة لتحقيق نوع من التنسيق بين مخرجات العملية التعليمية والاحتياجات االفعلية لسوق العمل .

٢- السعي الجاد لرفع معدلات التنمية وتوسيع قاعدة الاستثمار وتنشيط المشروعات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة لامتصاص الايدي العاملة التي تنمو بمعدلات متزايدة.

المصادر والهوامش

1-Campbell,R.McConnell,Stanley,L.Brue, Economics, Fourteenth edition,McGraw-Hill,1999,p152.

٢- د.العكيلي ،طارق عبد الحسين ،البطالة الهيكلية المقنعة في البلدان النامية بين البعد الاقتصادي والبعد المؤسسي السلوكي ،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،العدد السابع ،السنة السادسة ،١٩٨٢،ص ٥٥.

* - للمزيد ينظر :

-Miltin H.Spencer, Orley M .Amos,Jr.Contemporary Economics,Eighth Edtion,Worth Publishers,1993-Pp342-348

[3]- ادوين مانسفيلد وناريمان بيرافيش،علم الاقتصاد،مركز الكتب الاردني ، ١٩٨٨،ص ص١٢٥-١٢٧ .

[4]- ج ،اكلي ،مبادىء الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسات ،ترجمة:د.عطية مهدي سليمان،ج١،مطبعة الجامعة المستنصرية ،١٩٨٠،ص ص ٢٥٦-٢٥٧ .

[٥]- جيمس جوارتيني ،ريتشارد استروب ،الاقتصاد الكلي-الاختيار العام والخاص، ترجمة :د.عبدالفتاح عبدالرحمن،دار المريخ،المملكة العربية السعودية،١٩٨٨ ،ص ٤٢٤,

٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي ،٢٠٠٣،ص٢٥٥.

٧- هذه النسب احتسبت استناداً الى:
التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،صندوق النقد العربي ،اعداد متفرقة.

8- www.daral3arab.com

9-www .daralhayat.com

10-www.bab .com
11-Information services of ILO Regional office for Arab states .
12-www.daral3arab.com
13-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٣،ص٣٣١
14- www .daralhayat.com
١٥-د.العكيلي ،طارق عبد الحسين ،مصدر سابق ،ص ص٥٠-٨٢
١٦-www.almoslim.net
١٧-www.ahram.org.eg/acpss